

مؤتمر القمة الأورومتوسطي

لمجالس الاقتصادية والاجتماعية
والمؤسسات المماثلة

نيقوسيا، 26-27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014

الإعلان النهائي

قام ممثلو الجهات الفاعلة والمجالس الاقتصادية والاجتماعية من البلدان الشريكة الأورومتوسطية، والذين اجتمعوا بموجب التكاليف الممنوح وفق إعلان برشلونة عام 1995 والذي تم توسيعه في ظل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، بعقد اجتماعهم لعام 2014 في نيقوسيا في 26 و 27 نوفمبر/تشرين الثاني.

ويتقدم المشاركون بالشكر والامتنان إلى اتحاد العمال القبرصي على كرم الاستضافة والمساهمة في نجاح مؤتمر القمة.

وقد أصدر المشاركون التوصيات التالية:

بشأن السياق السياسي:

المشاركون:

1. يدينون كافة أشكال العنف التي تحدث في المنطقة الأورومتوسطية؛
2. يدينون انتهاك الحقوق الأساسية في عدد متزايد من البلدان في المنطقة ويصرون على أن كافة انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة يجب أن تتوقف، ويحثون الحكومات على تنفيذ التحولات الديمقراطية الكاملة والإقرار بعدم قابلية التنازل عن أو تجزئة الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948؛
3. يحثون السلطات السياسية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم السياسي والمالي والمادي إلى كل من الأردن ولبنان اللذين يستضيفان أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، يمثلون أكثر من 20-30 من سكانهم الأصليين وبما يتجاوز بالتأكيد قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية على التعايش مع هذه الأزمة؛
4. يحثون السلطات السياسية والمجتمع الدولي على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للوصول إلى حل عادل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى أساس مبدأ دولتين لشعبين، وحثهم أيضاً على تقوية دور المجتمع المدني في هذه العملية.

بشأن تطوير الحوار مع السلطات السياسية:

المشاركون:

5. يؤكدون على أهمية الدور الذي ينبغي للمنظمات والمجالس الاقتصادية والاجتماعية، والمجتمع المدني المنظم بشكل عام، أن تؤديه في عمليات اتخاذ القرارات السياسية؛
6. يطالبون بأن يتم استشارة هذه المنظمات والمجالس بشكل منتظم وأن يتم دمج مقترحاتهم وتوصياتهم في عمليات اتخاذ القرارات السياسية عبر الحوار مع سلطاتهم السياسية ذات الصلة؛
7. يعتبرون أن الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، المقدم إلى منظمات المجتمع المدني من أجل الحوار على المستوى الوطني والإقليمي هو مسئولية أساسية على عاتق السلطات السياسية الأوروبية والمتوسطة؛
8. يناشدون لذلك القيادة الأوروبية الجديدة لتحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي (EU) وجيرانه في الجنوب ولإشراك منظمات المجتمع المدني كمتحاور لا غنى عنه في معالجة التحديات الإقليمية الإقليمية؛
9. يطالبون بحكومات المنطقة بحماية جمعيات المجتمع المدني والاعتراف بها، واحترام حريتها في التعبير، والاجتماع والتظاهر، وتوفير البيئة القانونية لها للوصول إلى المعلومات ومنع القيود والقمع ضدها، حيثما وجد ذلك؛
10. يرحبون بإنشاء جهات فاعلة جديدة من المجتمع المدني، وخاصة تأسيس الاتحاد العربي للنقابات؛
11. يشجعون المجالس الاقتصادية والاجتماعية (ESCs) القائمة وشبكات المجتمع المدني، حيثما كان ضروريًا، على ضمان التمثيل الشامل للمجتمع المدني في بلدانهم ومساعدة هذه الجهات الفاعلة الجديدة على تطوير قدراتها الحوارية؛
12. يناشدون اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية (EESC) والمجالس الاقتصادية والاجتماعية والشركاء الآخرين ذوي الصلة في الاتحاد الأوروبي تأسيس مبادرات للتعاون، وذلك مثلاً من خلال استضافة زيارات الدراسة التي تقوم بها الجهات المعنية المنظمة في المجتمع المدني، من أجل تعويدهم على عمليات الحوار المجتمعي وعلى طريقة عمل الهيئات الاستشارية؛ ويعتقدون بأن مبادرات الحوار، والتدريب والمعلومات التي تستهدف هذه الغاية ينبغي أيضاً تطويرها بدعم من المجالس الاقتصادية والاجتماعية القائمة؛
13. يصرّون على أهمية بناء القدرات بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني ويعتقدون بأن برامج التعاون الأوروبي يجب أن تركز على ثقافة المشاركة بين منظمات المجتمع المدني الأوروبية والمتوسطة، وتساعد في تقوية الهيئات الاستشارية على أساس احتياجاتها؛
14. يشجعون تطوير المجالس الاقتصادية والاجتماعية استناداً إلى ميثاق المجالس الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية والمتوسطة الذي تم تبنيه في عمان في مؤتمر القمة الأوروبية والمتوسطة لعام 2012 بدعم وتقدير من السلطات السياسية الوطنية؛

15. يحثون بشدة على أن يتم إحاطة منظمات المجتمع المدني على الضفتين علمًا بمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في منطقة البحر المتوسط وأن تؤدي دورًا في مراقبة مفاوضاتهم وتنفيذها من أجل ضمان المحافظة على التوازن بين الجوانب الاقتصادية والعمالية والاجتماعية والبيئية للاتفاقيات؛
16. يحثون الاتحاد الأوروبي على تجديد مشروع TRESMED، وتطبيق نهج مطور وأكثر شمولاً تكون فيه المجالس الاقتصادية والاجتماعية مشتركة بشكل أكثر وثيقة في تصميم وتطوير المشروع؛
17. يتعهدون باقتراح مشروعات محددة للتعاون بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمجالس من أجل المساهمة في التعاون والسلام والتقدم في المنطقة الأورومتوسطية؛ وسوف يقومون بذلك بأكثر الطرق مرونة، بحيث تشترك جميع الجهات المعنية على أساس احتياجاتها، وظروفها ومطالبها، وكذلك بطريقة منسقة مع الاتحاد من أجل المتوسط والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛
18. سوف تعمل المجالس الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحديد قطاعات التعاون، مثل التوظيف والاستثمار، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والطاقة، والهجرة، إلخ؛ وبهذه الطريقة سوف يتوصلون بالتدريج إلى تحديد منبر لتعزيز ودعم المشروعات التي تتضمن الشبكات الأورومتوسطية وتقوية الإطار المؤسسي لتعاونهم، على أساس القرار، المتخذ في روما في عام 2010، بتأسيس الجمعية الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية.

بشأن مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي:

المشاركون:

19. يؤكدون على أنه على جانبي البحر المتوسط تتركز مخاطر الفقر والإقصاء الاجتماعي بشكل خاص بين الأطفال، والشباب، والنساء (وخاصة ذوي الأسر المعالة) وكبار السن؛
20. يعتبرون أنه من المهم الاستثمار في تحسين التدريب المهني وإمكانية الحصول على وظائف، وكون الأمر الأخير أداة بالغة الأهمية في عمليات الإدماج الاجتماعي؛
21. يدعون الحكومات، بدعم من منظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية الأخرى، إلى وضع أرضية أو أساسات حماية اجتماعية فعالة حيث تعد استثمارًا يساهم في تكوين الثروات وعنصرًا أساسيًا في معالجة مخاطر الفقر وتشجيع الإدماج الاجتماعي، ومن ثم تدعيم إمكانيات النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في بلدان البحر المتوسط؛
22. يصرون على قيام منظمات المجتمع المدني بدور في برامج وإستراتيجيات الحماية الاجتماعية؛
23. يرحبون بحقيقة أنه في العقود الأخيرة خطلت بلدان جنوب البحر المتوسط خطوات واسعة في التعليم، حيث زادت بشكل كبير من متوسط السنوات المخصصة للتعليم الأساسي، ويشجعون حكوماتها على الاستمرار في جهودها لمحو الأمية وترك المدرسة في سن مبكرة؛
24. يدعمون بشكل كامل الجهود المبذولة لإنشاء إطار عمل طموح لفترة ما بعد 2015 خاص بأهداف التنمية المستدامة العالمية وهو الإطار الذي يهدف إلى محو الفقر العالمي وتحقيق نموذج للتنمية المستدامة يدمج العدالة الاجتماعية مع الاستقرار الاقتصادي وحماية وصيانة الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية لكوكب الأرض؛

25. يؤكدون على أن تنفيذ إطار عمل عالمي لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) يجب أن يسمح بالتمايز والفروق الفردية بحيث يؤخذ في الاعتبار خصوصيات كل منطقة وبلد.

بشأن دور الاقتصاد الاجتماعي وتنظيم المشروعات الاجتماعية كأداة للنمو:

المشاركون:

26. يدركون الدور الذي يمكن للاقتصاد الاجتماعي أن يؤديه في رعاية النمو الاقتصادي، ومحو الفقر، وبناء التنمية المحلية المستدامة، وتحسين إمكانية الوصول لسوق العمالة وظروف عمل لائقة وخاصة للنساء والشباب، وكذلك لفئات متنوعة من العمال المحرومين؛

27. يدركون الإمكانيات المحتملة للاقتصاد الاجتماعي في المساهمة في إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة التي تحدث في الاقتصاد غير الرسمي؛

28. يشجعون مشاركة كل بلد في الشبكات الاقتصادية الاجتماعية الإقليمية، مثل شبكة الاقتصاد الاجتماعي الأورومتوسطية (ESMED)، لمشاركة الخبرات، وتشجيع أفضل الممارسات والأعمال عبر ضفتي البحر المتوسط؛

29. يناشدون الحكومات تقدير الإمكانيات المحتملة للاقتصاد الاجتماعي وبناءً عليه يطوروا أطر العمل المؤسسية والقانونية اللازمة إلى جانب الأدوات المالية لدعمها؛

30. يشددون على ضرورة مساعدة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في بناء قدرات أعمالها، ومهاراتها الاحترافية والشبكية، ويطالبون بحشد التمويل الأوروبي لهذا الغرض؛

31. يؤكدون على الدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه الشركاء الاجتماعيون في تأكيد أهمية الاقتصاد الاجتماعي فيما يتعلق بالنمو، وتوفير الوظائف، ومناهضة الفقر والإقصاء الاجتماعي؛

32. يحثون البلدان الأوروبية على إقامة روابط مع نظيراتها في جنوب البحر المتوسط من أجل دعم تطوير معرفة أوسع مستندة لبيانات إحصائية بشأن الاقتصاد الاجتماعي.

بشأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشباب في المنطقة الأورومتوسطية

المشاركون:

33. يقررون أن الشباب يعمل على تطوير منصات وآليات جديدة للمشاركة، والتي ستكون هناك حاجة إلى دعمها ودمجها في الحوار المدني مع الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بالفعل؛

34. مدركون لحقيقة أن الأزمة المالية العالمية، ونقص فرص العمل وعدم اكتمال العمليات السياسية والاجتماعية في بعض البلدان يؤدي إلى تنامي الشعور بالإحباط بين الشباب؛

35. يطالبون باتخاذ خطوات لضمان قدرة الشباب على أداء دور فعال في عملية اتخاذ القرارات وإنشاء مناخ جديد من الثقة والتعاون والذي يدعم التحول السياسي والاقتصادي في البلدان المتوسطية؛
36. يؤكدون على أن تحقيق تعاون أوثق وتضامن أقوى هي أشياء بالغة الأهمية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشباب في المنطقة المتوسطية؛ وبهذا الصدد، فإن الأدوات المحددة المطبقة على التوالي بواسطة الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط ينبغي تبسيطها، وتنسيقها ونشرها بشكل أفضل بين منظمات الشباب في بلدان جنوب البحر المتوسط؛
37. يعبرون عن الاهتمام العميق بمستويات البطالة المتصاعدة في المنطقة المتوسطية، ويشددون على أن ارتفاع معدلات البطالة وضعف فرص العمل يجب التعامل معها من خلال تعاون إقليمي وثيق وإستراتيجية بعيدة الأمد وذلك من أجل استغلال إمكانيات الشباب؛
38. يصرون على أن السياسات المتعلقة بالشباب في منطقة البحر المتوسط يجب ألا تتجاهل القضايا الجنسانية، وأن التغييرات التشريعية لتشجيع دور المرأة الشابة يجب أن تعزز وتضمن الحقوق الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة؛
39. يؤكدون على الحاجة إلى تطوير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية للشباب في كل من القطاعات التقليدية (الزراعة والغذاء) وفي القطاعات الناشئة مثل السياحة والطاقة المتجددة والبيئة؛
40. يدعون الشبكة الأوروبية ومتوسطة للجهات الفاعلة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية إلى أن يصبحوا منخرطين بشكل أوثق في تفصيل شراكات التنقل الجديدة التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط، وضمان ألا تظل مجرد إعلانات سياسية؛ ويعتبرون أن التنسيق بين الهياكل الوطنية والمؤسسة الأوروبية للتدريب هو أمر بالغ الأهمية في هذا السياق.

بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة الأوروبية المتوسطية

المشاركون:

41. يلفتون الانتباه إلى الحاجة إلى تعزيز وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في المنطقة الأوروبية المتوسطية؛ ويدركون أن معدلات البطالة المرتفعة باستمرار بين النساء في المنطقة الأوروبية المتوسطية تمثل تحدياً رئيسياً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويطالبون ليس فقط بتيسير حصول المرأة على مزيد من الوظائف بل وظائف أفضل وأنسب؛
42. يشددون على أن التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة الأوروبية المتوسطية يعتبر عاملاً رئيسياً لتحقيق المساواة بين النساء والرجال؛
43. يطالبون بتسهيل وصول المرأة، خاصة في البلدان الجنوبية الشريكة، إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) الجديدة، باعتبارها طريقة فعالة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالوظائف الشاغرة، والاتجاهات الجديدة في سوق العمل، وتسويق المنتجات، إلخ؛ ويلاحظون أن الوصول الأوسع إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

الجديدة سوف يحسن أيضًا من فرص عمل المرأة من خلال تزويدها بمهارات ومعارف جديدة وبفرصة أكبر في التوفيق بين العمل واحتياجات الأسرة؛

44. يوضحون أن تنمية ونمو وتنافسية المنطقة تعتمد على الاستغلال الكامل لرأس مالها البشري على جميع مستويات وفي جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد يحثون على مشاركة المرأة في آليات الحوكمة الرشيدة واتخاذ القرارات، وفي الشؤون الاقتصادية والمحلية؛

45. يعبرون عن اهتمامهم البالغ المتعلق بوضع المرأة في مناطق الصراع والنساء اللاجئات ويأسون على تدهور حقوق المرأة في بعض البلدان الأورومتوسطية؛ وبهذا الصدد، فإنهم يدعمون بشكل كامل القرارات المتخذة في الجلسة السابعة والخمسين للجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بشأن وضع المرأة، والتي ركزت هذا العام على مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وتوصيات اللجنة البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن حقوق المرأة (عمان، الأردن، فبراير/شباط 2014)؛

46. يطالبون جميع البلدان في المنطقة الأورومتوسطية بالتصديق على والتنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية بشأن حقوق المرأة، والتي تتضمن اتفاقية مجلس أوروبا المعروفة باسم اتفاقية إسطنبول واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمال المنزليين المهاجرين؛

47. يدعون الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى إلى تشجيع ودعم حقوق المرأة والتمكين الاقتصادي للمرأة في علاقاتهم مع جميع البلدان؛

48. يدعون إلى تقوية مشاركة المرأة باعتبارهن أعضاء كاملين في المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.